فصل إضافي:
هل تهدف العولمة إلى الإنقاذ؟

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل السادس

عن فقدان الزورق:
تهميش المليار نسمة الذين يعيشون
تحت خط الفقر على صعيد الاقتصاد العالمي

كل الناس الذين يعيشون في بلاد المليار نسمة القابعين تحت خط الفقر لا بد أن يكونوا قد وقعوا بأحد الأفخاخ التي سبق لي أن عرضت شرحاً لها عبر الفصول الأربعة السابقة من هذا الكتاب. 73% منهم تعرضوا لحروب أهلية، و29% من هؤلاء الناس يعيشون في بلاد تتحكم فيها سياسات عائدات الموارد الطبيعية، و30% يعانون الاحتباس، وشح الموارد، والجيرة السيئة، و 76% خضعوا لعهود طويلة من الحكم السيئ والسياسات الاقتصادية الفاشلة. عبر معالجة هذه النسب المئوية سوف تدرك بوضوح أن بعض هذه البلاد سبق لها أن وقعت في أكثر من فخ واحد، إما بطريقة متزامنة أو على نحو متعاقب.

لكن عندما أتحدث عن الفخاخ فإنني أستخدم لغة الأرقام. هذه الفخاخ مُرَجَّحٌ تكونها، إلا أن الفكاك منها ليس مستحيلاً، إنه صعب فقط. لنأخذ مثالاً على ذلك فخ الحكم السيئ، والسياسات الفاشلة،

obeikandl.com

ولنتذكر أن «التوقع الرياضي» لبقاء بلد ما عالقاً في فخ بسبب السياسات السيئة هو 60 سنة تقريباً. إن ذاك التوقع منطلق من أن فرصة الفكاك من الفخ ضئيلة جداً إذ لا تتعدى نسبة 2% في أي سنة وحدها. لكن هذا التغيير الضئيل يشير ضمناً إلى أن ثمة بلاداً تتخلص من الفخاخ على نحو دوري. وهذا الكلام ينسحب على كل الفخاخ: إحلال السلام (كما هو الحال مع أنغولة منذ عهد قريب)، واستنفاد الموارد الطبيعية (كما هو الحال في الكاميرون التي استنزفت كل احتياطياتها النفطية تقريباً)، ونجاح الإصلاحات في تغيير الحكم، والسياسات (كما يحدث الآن في نيجيرية). ومثل هذه التحولات تنسحب أيضا على البلاد التي تعاني الاحتباس: فنيجيرية الآن في طريق التحول، والنيجر يحيط بها الآن دول مجاورة أفضل حالاً من ذي قبل على الرغم من أنها ما زالت تعاني الاحتباس. سيتم تسليط الضوء عبر هذا الفصل على إلقاء السؤال الآتي: ماذا يحدث بعد ذلك؟

قد تعتقد أنه إذا ما تخلص بلد ما من الفخ الذي كان عالقاً فيه، سيكون بوسعه أن يشرع في عملية اللحاق بالركب، ويبدأ بتحقيق النمو، وسوف ينمو بسرعة كبيرة. التعبير الاحترافي للحاق بالركب هو «التقارب». إن نموذج التقارب الذي حظي بأفضل دراسة ممكنة هو نموذج الاتحاد الأوروبي. إن البلاد التي كانت أساساً أشد الدول الأعضاء فقراً مثل البرتغال، وأيرلندة، وإسبانية حققت أسرع معدلات النمو. في حين أن البلد الذي كان أساساً أغنى أعضاء الاتحاد على الإطلاق ألمانية، كان نموه بطيئاً، وهكذا حققت البلاد التي تؤلف الاتحاد الأوروبي تقارباً فيما بينها. هذا

أحد الأسباب الذي جعل البلاد الفقيرة نسبياً مثل بولندة، وبلاداً أخرى في أوروبة الشرقية توّاقة إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، في حين قررت أكثر البلاد غنى من الاتحاد الأوروبي مثل النرويج، وسويسرة ألا تفعل ذلك. إن التقارب يؤثر أيضاً في الميزان الدولي: فالبلاد ذات الدخل أكثر انخفاضاً، إجمالاً، تنمو بسرعة تفوق سرعة نمو الدول النامية، بدأ الناس في الدول النامية ينزعجون لأن الصين تقترب منا بسرعة كبيرة. حقيقة أن بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر قد قاومت هذه النزعة بشدة تكمن في اللغز الذي بدأت به. وقد كان تفسيري لذلك هو أن تلك البلاد عالقة في أحد الفخاخ الأربعة.

هل ستلحق البلاد التي تتخلص من الفخاخ بغالبية البلاد النامية التي حققت النجاح؟ وهل ستلتحق بالبلاد التي تسير على طريق التقارب بخُطا حثيثة؟ إن العولمة تثير العواطف؛ فهي تعد إما رائعة، وإما مروعة. أعتقد أن الواقع المحزن هو أن العولمة التي دعمت مسيرة غالبية الدول النامية على طريق الرخاء، والازدهار قد جعلت الأمور أكثر صعوبة لتلك البلدان التي تخلفت عن الركب. الهدف من هذا الفصل هو شرح الأسباب التي جعلت بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر تُضَيِّعُ الزورق.

ما هي العولمة؟ إن تأثيرات العولمة على اقتصادات البلاد النامية تنشأ عن ثلاث عمليات واضحة المعالم. إحداها المتاجرة بالبضائع، والثانية تدفقات الأموال، والثالثة هجرة الناس. مظاهر العولمة الثلاثة شديدة الوضوح بحيث إن فكرة أن الاقتصادات أصبحت أكثر عولمة تعتمد على الأبعاد التي يتم التصنيف على أساسها.

إذا أخذنا بالحسبان حركة الأموال، والهجرة نستطيع القول: إن الدول النامية كانت أكثر عولمة قبل قرن من الزمن مما هي عليه الآن. المتاجرة بالبضائع هي، فقط، التي وصلت إلى مستويات من النمو لم يسبق لها مثيل. حتى هذه العملية لم تكن متواصلة ومستمرة. لقد انهارت التجارة العالمية بين عامي 1914 - 1945 بسبب الحروب، وإجراءات حماية الإنتاج الوطني. لطالما قيل إن العولمة أمر محتوم، لكن سنوات الحروب العالمية ألقت ظلالاً من الشك على هذا الرأي الجازم: فيما يتعلق بالذين يكرهون العولمة، يجب أن يكون تراجع التجارة، وانكفاء التدفقات المالية، وتوقف الهجرة في الحقبة الممتدة بين عامي 1914 - 1945، أموراً ماتعة لأنها تعد نوعاً من التجربة الطبيعية. لسوء الحظ، كانت تجربة مُرَوِّعة. لقد سلكنا في مناسبة واحدة طريقاً معاكساً لاتجاه سير العولمة؛ مع أن خيارنا هذا بدا خياراً عملياً وملائماً إلا أنه كان غير مرغوب فيه على نطاق واسع من العالم.

التجارة والمليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر:

لقد بدأت التجارة العالمية قبل آلاف السنين، إلا أن التحول الكبير، والمفاجئ، والمثير من حيث الحجم، والتنوع قد تحقق عبر السنوات الخمس والعشرين الماضية. للمرة الأولى في التاريخ، تشق الدول النامية طريقها نحو الأسواق العالمية فتغزوها ببضائع، وخدمات خلافات للمواد الأولية. حتى الثمانينيات تقريباً، كان دور الدول النامية يقتصر على تصدير المواد الخام. أما اليوم، فإن 80% من صادرات الدول النامية

هي مواد مصنعة، ثم إن تصدير الخدمات ينتشر ويتكاثر بسرعة. إن إنتاج البضائع الأساسية يستخدم الأرض بطريقة أساسية، وتصدير تلك البضائع يفيد أصحاب الأرض بالمقام الأول. أحياناً تكون الأرض مملوكة من قبل مزارعين قرويين، إلا أن المستفيدين الأساسيين غالباً ما يكونون أصحاب شركات استخراج الموارد الطبيعية، وكبار مالكي الأراضي. لذلك فإن التجارة المرتكزة على تصدير المواد الأساسية مرشحة لتوليد تفاوت كبير بين أصحاب الدخل، ومجالها محدد تبعاً لحجم السوق: كلما نمت الصادرات انقلبت الأسعار على مصلحة المصدرين. على النقيض تماماً، توفر المواد المصنعة، والخدمات إمكانيات أفضل، وأكثر تحقيقاً للعدل، والإنصاف، ثم إنها توفر تنميةً ذات وتيرة أكثر سرعة؛ إذ إنها تعتمد على العمل أكثر من اعتمادها على الأرض. فرص التصدير تتطلب عمالاً بطريقة متزايدة، بالرغم أن الدول النامية تتصف بأن لديها كثيراً من العمال غير الإنتاجيين، فإن هذه الصادرات مرشحة لنشر فوائد التنمية على نطاق أوسع. ولأن السوق العالمي في مجال المواد المصنعة، والخدمات سوق ضخم، وكان أساساًخاضعاً لسيطرة البلاد الغنية، فإن المجال المتاح للدول النامية من أجل التوسع، والانتشار هو مجال ضخم.

على أي حال، قبل أن نغدو حالمين، ومفرطين في التفاؤل فيما يتعلق بتجارة البلدان النامية، دعونا نلقي السؤال التالي: لماذا استغرق الأمر وقتاً طويلاً جداً؟. في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين كان العالم الغني مسيطراً على التصنيع العالمي بالرغم من أن أجور العمال فيه كانت أكثر أربعين مرةً منها في دول العالم النامي.

obeikandl.com

لماذا لم تمكن هذه الفجوة الكبيرة في أجور العمال الدول النامية من دخول دائرة المنافسة؟ تكمن الإجابة، جزئياً، في أن العالم الغني فرض قيوداً تجارية على العالم الفقير. الشق الآخر من الإجابة هو أن العالم الفقير فرض قيوداً على نفسه جعلت من التصدير إلى الأسواق العالمية التنافسية أمراً غير مربح، وعديم الجدوى. بيد أن القيود التجارية تقدم جزءاً من تفسير سبب استمرار وجود فجوة كبيرة في أجور العمال زمناً طويلاً جداً. أكثر التفاسير أهمية هو أن العالم الغني استطاع أن يعالج مسألة الفجوة الكبيرة في أجور العمال دون أن يعانيها لأنه يوجد تجمعات اقتصادية ضخمة في ميادين التصنيع. أي إنه إن كان يوجد منشآت أخرى تنتج موادٍّ مصنعةً في الموقع ذاته الذي توجد فيه منشأتك فإن هذا يؤدي إلى خفض تكاليف منتجاتك. على سبيل المثال: في حال وجود منشآت كثيرة تنتج المنتجات ذاتها، هذا يعني توافر مجموعات من العمال المهرة الذين تحتاج إلى مهاراتهم منشأتك، وتوافر كثير من المؤسسات التي توفر الخدمات، ومدخلات الإنتاج التي تحتاج إليها كي تعمل بالفاعلية المطلوبة. حاول أن تنقل عملك إلى حيث لا يوجد منشآت أخرى، وسوف ترى كيف أن التكاليف ستكون أعلى كثيراً عندما تكون أجور العمال أقل جداً.

التعبير الاحترافي لهذا الأمر هو «اقتصادات التكتلات». هذه النقطة كانت حجر الأساس للرؤية العظيمة لكل من بول كروغمان وتوني فينابلس، لقد ألقيا السؤال الآتي: ماذا كان سيحصل لو اتسعت فجوة أجور العمال إلى درجة جعلت هذه الميزة تفقد قيمتها على صعيد التجمعات الاقتصادية

obeikandl.com

الضخمة في ميادين التصنيع. تخيَّل أنك صاحب أول منشأة استطاعت أن تتخطى فجوة اختلاف أجور العمال: أي إنك نقلت منشأتك من عالم أجور العمال المرتفعة إلى عالم أجور العمال المنخفضة. لن تحصد ثروة في البداية. ربما تصل إلى حدود الإفلاس أيضاً. إن حالفك الحظ وحصدت ثروة فسوف يحذو حذوك شخص آخر. ستكون أول من نقل منشأته ولم يتعرض للإفلاس، عندها تكون قد تجنبت الإخفاق في عملك. منشأتك وحيدة في موقعها إذ إنها المنشأة الأولى؛ ولا يوجد منشآت أخرى حولها بحيث تؤلفون معاً تكتلات اقتصادية، لكنك تتمسك بخيارك، وتحاول الاستمرار بقوة. والآن تتحقق خطوة مهمة. كيف تبدو الأمور بالنسبة لصاحب منشأة أخرى يفكر في إعادة التموضع؟ حسناً، فيما يخص المنشأة الثانية تبدو الأمور أفضل قليلاً لأنه يوجد في الموقع منشأة أخرى. ثم تعيد المنشأة الثانية اتخاذ موضعها، وتأتي إلى حيث أتيت أنت. والمنشأة الثانية تساعد المنشأة الأولى أيضاً. عندها يمكن للمنشأتين معاً أن تتعديا مرحلة تجنب الإخفاق وصولاً إلى وضع أفضل. وماذا عن المنشأة الثالثة؟ معها ستزداد الأوضاع تحسناً. ماذا سيحدث عندما يستشري انتقال منشآت التصنيع إلى الموقع الجديد على نحو كبير؟ هل سيبدو ذلك حدثاً مألوفاً، على سبيل المثال: انتقال المنشآت الصناعية من الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبة إلى آسية؟ ستتغير الأوضاع على نحو متفجر. عندما شرع النشاط الصناعي في عمليات إتخاذ التموضع، نمت التكتلات الصناعية في آسية التي كانت أجور الأيدي العاملة فيها متدنية. مع بداية تكون التكتلات الصناعية، بدأت أجور الأيدي العاملة في آسية

obeikandl.com

بالارتفاع. لكن فجوة اختلاف أجور الأيدي العاملة كانت أساساً كبيرة جداً، ويوجد أعداد ضخمة من الأيدي العاملة متدنية الأجر في آسية، وعليه استمرت عملية التقارب هذه سنوات إضافية طويلة. لقد عرضت شرحاً لها بوصفها منشآت تعيد اتخاذ موضعها. أحياناً هذا ما يحدث على وجه الدقة وأحياناً تنهي بعض المنشآت وجودها في مكان، وتنتقل إلى مكان آخر، وليس بوسعك أن تمنعها من الانتقال. من الممكن أن تنافس المنشآت الجديدة التي تقام في مناطق أجور اليد العاملة المنخفضة تلك القائمة في مناطق الأجور المرتفعة. لا ينبغي أن تنتقل المنشآت الصناعية كي يبدل النشاط الصناعي موقعه، حيث إن ولادة منشآت في مكان ما، وموت منشآت في مكان آخر يتوصلان إلى الشيء ذاته.

في الواقع، كي ينفذ المصنعون إلى الأسواق العالمية، تقتضي الضرورة منهم أن يتغلبوا على عقبة المنافسة المتعلقة بالكلفة. فإن تمكن بلد ما من التغلب عليها فسوف تتاح له مجالات لا حدود لها للتوسع: إن استطاعت المنشأة الأولى أن تحقق أرباحاً فسوف يستطيع مقلدوها أن يحققوا أرباحاً أيضاً. هذا التوسع يتيح فرصاً للعمل، و للشباب خاصة. من المؤكد أن فرص العمل لن تكون رائعة، لكنها أفضل من الكد والكدح، والعمل الشاق في مزرعة صغيرة، ومن الملل الناتج عن عمل من هذا القبيل. ثم إنها أحسن حالاً من التسكع بالشوارع، والوقوف عند زواياها لبيع علب التبغ. عندما تتوافر فرص العمل بغزارة تحقق درجة من الأمن الاقتصادي لا لمن يحصلون عليها فحسب، بل لأسرهم أيضاً. يزداد سوق العمل متانةً

obeikandl.com

بطريقة تدريجية مع ازدياد فرص العمل فتبدأ الأجور بالارتفاع. بدأ هذا الوضع يتكون في مدغشقر أواخر تسعينيات القرن العشرين. حيث وفرت الحكومة منطقة لمعالجة شؤون التصدير، وانتهجت سياسات جديدة جيدة بما يكفي كي تصبح المنشآت ذات قدرة تنافسية على صعيد الكلفة الأمر الذي أهلها للاستفادة من ترتيبات التجارة الأمريكية المؤطرة ضمن قانون يسمى قانون الفرص وإنماء إفريقية. لقد نمت تلك المنطقة بين عشية وضحاها إلى حد جعلها توفر 300،000 فرصة عمل. إنه عدد كبير من فرص العمل في بلد لا يتعدى عدد سكانه 15 مليون نسمة. كان عدد فرص العمل هذا مرشحاً للازدياد لولا أن السياسة اعترضت طريقه، عندها هزم الرئيس، الأدميرال ديديير راستيراكا، بالانتخابات، رفض التخلي عن السلطة، وأوعز إلى رفاقه الموالين له بحصار الميناء، وسيطر مؤيدوه على المدينة. حاول الأدميرال الفاضل استعادة الإمساك بزمام أمور السلطة على مدى ثمانية أشهر عبر تضييق الخناق الاقتصادي على الناخبين المتمردين الذين امتنعوا عن انتخابه. ليس ثمة ما يدهش في أن يتقلص نتيجة لذلك عدد العاملين في منطقة معالجة شؤون الصادرات إلى العشر، لقد انخفض عددهم إلى 40 ألف عامل. وباتت المنشآت التي هجرت المنطقة تخشى العودة إليها. أذكر أن مدير شركة أمريكية لتصنيع الثياب أخبرني مستنكراً أن الرئيس السابق اختار لبلده الإفلاس، والهلاك. قال له: «إن كانت الأمور تجري على هذا النحو، فلتطردنا إذن. سوف نمكث في آسية».

obeikandl.com

مدغشقر، أحد بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر، نفذت إلى الأسواق العالمية في تسعينيات القرن العشرين أو كادت. ماذا عن المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر بطريقة أكثر شمولية؟

في هذا الانتقال الأولي خارج أوروبة، والولايات المتحدة الأمريكية لم يتم اختيار البلاد ذات الدخل المنخفض بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقرلسبب أو لآخر؛ إذ لم ينظر إليها بوصفها مكاناً جيداً، ومناسباً لإعادة اتخاذ موضع. كيف أثر هذا الأمر في فرص تلك البلاد على صعيد التقارب؟ يبدو لي أن ثمة حقبة زمنية ثمانينيات القرن العشرين كانت الفجوة في أجور العمال واسعة بما يكفي لجعل أي بلد من البلاد النامية ذات الدخل المنخفض قادرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية شريطة ألا تكون عالقةً في أحد الفخاخ التي أتيت على ذكرها سابقاً.

تراجعت هذه الفرصة، وتقلصت في تسعينيات القرن العشرين لأن آسية كانت تؤسس تكتلات صناعية ضخمة، وقطاعات خدمات كبيرة. أصبحت هذه التكتلات ذات قدرة تنافسية هائلة: أجور أيد عاملة منخفضة، واقتصادات ضخمة جنباً إلى جنب في آن معاً. عجزت عن منافستهافي هذا المضمار كل من الدول الغنية، ودول المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر على حد سواء. فلم تكن أجور الأيدي العاملة في الدول الغنية متدنية، أما الأجور في دول المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر فقد كانت متدنية بيد أنه لم يكن يوجد فيها تكتلات صناعية ضخمة. لقد فقدوا الزورق، وأضاعوا الفرصة.

obeikandi.com

عزمت على محاولة اختبار هذا الوضع اختباراً تجريبياً مبنياً على الملاحظة لا على النظريات. كان شريكي في البحث هذه المرة ستيف أوكونيل الذي سبق له أن عمل معي على مشكلات البلاد التي تعاني الاحتباس. كان اهتمامنا منصباً على معرفة هل كانت بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر هي التي أجهزت على فرصها المتمثلة بتنويع الصادرات في حقبة ثمانينيات القرن العشرين.

لقد اقتصر تركيزنا على إفريقية ذاتها إلى حد بعيد. لا على «إفريقية». ذلك لأنه سبق لنا، ستيف وأنا، أن عملنا معاً عبر شبكة أبحاث إفريقية: هي اتحاد أبحاث إفريقية الاقتصادية. توقعت أن ما ينطبق على إفريقية ينسحب على البقية الباقية من بلاد المليار نسمة الآخرى. وجدت أنه عموماً لا يوجد «أثر لإفريقية» في بقية البلاد الموجودة خارجها. فإفريقية مختلفة لأنها خاضعة لمواصفات بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. على أي حال، هذه مسألة تجريبية مبنية على الملاحظة والاختبار لا على العلم والنظريات، وقد يثبت أني على خطأ في نهاية المطاف.

لنتذكر قبل كل شيءأن إفريقية تتكون من بلاد إما تعاني الاحتباس، أو غنية بالموارد الطبيعية على نحو يفتقر إلى التكافؤ، والتجانس. لأسباب مختلفة، من المحتمل جداً أن تكون هاتان المجموعتان خارج لعبة تنويع الصادرات في بقية دول العالم النامية. تمثل هاتان المجموعتان مجتمعتين 12% من السكان فقط. في حين تمثلان في إفريقية ثلثي مجموع السكان. بناءً على ذلك، حتى إن كانت جميع مجتمعات إفريقية

الساحليةالفقيرة بالموارد الطبيعية جاهزة للنفاذ إلى الأسواق العالمية في حقبة ثمانينيات القرن العشرين، فإن ثلثي سكان تلك المنطقة من العالم كانوا خارج دائرة القدرة على فعل ذلك. لكن هل كانت تلك الاقتصادات الساحلية الفقيرة بالموارد جاهزة للنفاذ إلى الأسواق العالمية عبر تنوع صادراتها؟ تلك هي مجموعة البلاد التي تخلفت عن الركب لأنها أعاقت ذاتها بذاتها. لقد صنفت مع ستيف البلاد التي كانت خاضعة لحكم سيئ، وسياسات رديئة ضمن خانة البلاد المتخلفة وفقاً للتعريف الذي أوردناه في الفصل الخامس من هذا الكتاب. في حقبة ثمانينيات القرن العشرين كان ما مجموعه 4% فقط من جميع سكان المناطق الساحلية الإفريقية الفقيرة بالموارد الطبيعية لا يعانون الحكم السيئ، والسياسات الرديئة. في الحقيقة موريشوس كانت الاستثناء من القاعدة وليس كثير من البلاد غيرها. لذلك، لو كنت صاحب منشأة ممن يفكرون في إعادة التموضع في بلد أجور الأيدي العاملة فيه رخيصة في ثمانينيات القرن العشرين لكنت اخترت موريشوس لهذه الغاية. في الحقيقة، كثير من أصحاب المنشآت فعلوا ذلك لكن لم يكن من المرجح أن تختار أي مكان آخر في إفريقية.

لكن هل كانت المنشآت لتختار إفريقية حتى لو افترضنا أن الحكومة والسياسات كانت أفضل؟ هذا النوع من القضايا المبني على أساس افتراض عكس اتجاه الواقع تصعب معالجته. قاربناها أنا وستيف عبر البحث في الفرضية التالية: هل كانت البلاد الساحلية الإفريقية الفقيرة بالموارد التي استطاعت الفكاك لاحقاً من حالة التخلف قادرة على تنويع

obeikandl.com

صادراتها؟ توصلنا إلى أن كل سنة يقضيها بلد ما متحرراً من الحكم السيئ، والسياسات الرديئة كانت ستعزز بطريقة ملحوظةاحتمال نجاحه في تنويع صادراته. البلاد التي توقفت عن إعاقة نفسها إعاقة ذاتية كانت قادرة على النفاذ إلى أسواق جديدة تستوعب صادراتها. هذه علامة مشجعة. إنها توحي بأن البلاد الإفريقية الساحلية التي أعاقت ذاتها في حقبة الثمانينيات من المحتمل أن تكون ما زالت قادرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية. يبدو أمر النفاذ إلى الأسواق العالمية حالياً أكثر صعوبة مما كان عليه سابقاً. آسية، تصرفت بطريقة جعلتها تحتل موقعاً لها على مسرح الأحداث على هذا الصعيد.

إن كان حقاً ثمة إضاعة للفرصة، وتضييع للمركب فيما مضى. فإن هذا الأمر محبط جداً. لسبب واحد، إنه يشير إلى أن الحافز الذي يحفز حكومات بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر على الإصلاح، وإرساء قواعد السلام، أو فعل أي شيء آخر ضروري للفكاك من الفخاخ قد تراجع إلى حد بعيد. الناس الشجعان يجابهون أصحاب المصالح الأقوياء المتكتلين ضدهم أملاً في تحقيق إصلاح لن يحقق إلا أشياء بسيطة. ردات الفعل على الإصلاحات التي لا تستطيع أن تحقق نجاحات اقتصادية يمكن أن تكون مُرَوِّعَةً. أصحاب المصالح القدامى جاهزون للإجهاز على محاولات الإصلاح، ووأدها في مهدها. عندها يصبح الناس ضحايا للطغمة الحاكمة. ردة الفعل الأكثر إثارةً للإحباط تكمن في رؤية الناس مجتمعهم وهو يتصدع من جذوره. عهدهم القديم مع الفشل الاقتصادي في إفريقية، وسائر بلاد المليار نسمة الذين

يعيشون تحت خط الفقر قد أجهز على ثقتهم الذاتية بمجتمعاتهم. توقع استمرار الفشل يشدد الضغوط على الأذكياء، والبارعين من أبناء المجتمع، ويدفعهم إلى الرحيل.

في الجزء الرابع من هذا الكتاب سوف أسوق الحجج على أن هذا المشهد الكئيب ليس محتوماً؛ إذ يمكن عمل شيء ما حيال ذلك: يجب علينا أن نكون جادين في دعم الأبطال في صراعهم الدائر داخل مجتمعاتهم؛ مجتمعات المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. لكن علينا الانتظار الآن حتى يخرج العالم مما هو فيه حالياً. متى يعود قارب النجاة من جديد؟ متى تصبح بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر قادرة فعلاً على النفاذ إلى الأسواق العالمية؟ إن عمليات الاقتصاد العالمي الأوتوماتيكية سوف تعيد إليهم قارب النجاة بصورة تدريجية. لكن عليهم أن ينتظروا طويلاً إلى أن توجد التنميةُ في آسية فجوةً في أجور الأيدي العاملة بينها وبين دول المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر مشابهة لتلك التي كانت قائمة بين آسية وبين دول العالم الغني في حقبة الثمانينيات. هذا لا يعني أن التنمية في البلاد الفقيرة مستحيلة، لكنها باتت أكثر صعوبة. إن العمليات الأوتوماتيكية ذاتها التي دفعت التنمية الآسيوية قدماً إلى الأمام سوف تعوق التنمية في بلاد المليار نسمة.

إلى ذلك، أسهمت التكتلات الاقتصادية المتنامية في آسية في جعل رحلة تنويع الصادرات أكثر صعوبة في بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. ثمة تأثير آخر لهذا النمو يتمثل في أن الآسيويين

obeikandl.com

يستميتون أكثر فأكثر في سبيل تأمين إمدادات لهم من الموارد الطبيعية. الصينيون يجوبون بلاد المليار نسمة لإبرام صفقات من أجل الحصول على الموارد الطبيعية. تعد هذه أخباراً طيبة ظاهرياً: فهي بالتأكيد ترفع الأسعار. يتجلى هذا الأمر في موضوع النفط أكثر من أي شيء آخر لبعض المواد التي تصدرها بعض بلاد المليار نسمة. بيد أنك لاحظت في الفصل الخامس من هذا الكتاب لدى استعراض سياسة فخ الفقر، أن الأسعار المرتفعة لصادرات الموارد الطبيعية مرجحة لإضعاف القوة الدافعة التي تؤمن زخماً للإصلاح. كما لاحظت في الفصل الثاني الذي يتحدث عن فخ الصراع كيف أن ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية زاد من احتمال خطر حدوث الصراع. ومرَّ معك في الفصل الثالث في معرض الحديث عن فخ الموارد الطبيعية أن الموارد الطبيعية ليست طريق ملكية معبدة توصل إلى النمو ما لم يتوافر للبلد حكم ممتاز بكل ما في الكلمة من معنى. أما الحكم السائد في بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر فهو نقيض المطلوب تماماً؛ إذ إنه حكم سيئ إلى أبعد الحدود، وقد جعل الصينيون الحكم في تلك البلاد أسوأ حالاً، فهم ليسوا شديدي الحساسية عندما تتعلق المسألة بالحكومات. عندما كان رئيس زيمبابوي روبرت موغابي يبحث عن المال كي يخلص نفسه من العواقب المدمرة لخياراته السياسية، توصل إلى إستراتيجية «التطلع إلى الشرق». الشرق لا يعني روسية، بل يعني الصين. لقد رحبت الصين بطلبه المتعلق بتزويده بالسلاح بطريقة مفتوحة. ما ينسحب على زيمبابوي ينطبق على أنغولة. بعد هزيمة جوناس سافيمبي من قبل الاتحاد الوطني من أجل استقلال أنغولة الكامل، قررت أخيراً

الدول النامية تضييق الخناق على حكومة أنغولة سعياً منها بسبب سوء الاستعمال البشع لأموال النفط. تدخلت الصين، ودفعت لأنغولة 4 مليارات دولار أمريكي على شكل قروض، فتخلصت الحكومة الأنغولية من الشرك الذي نصب لها. لذلك نجد أن المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر باتوا حبيسي صادرات الموارد الطبيعية على نحو مضاعف: مرة بفعل صادرات التكتلات الصناعية الآسيوية، ومرة أخرى بسبب حاجة آسية الماسة إلى الموارد الطبيعية.

لقد تمخض نمو التجارة العالمية بنتائج رائعة لآسية. لكن علينا ألاَّ نتوقع من التجارة أن تمد يد العون إلى المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. استناداً إلى النزعات السائدة حالياً، يبدو أن احتباس بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر مرشح للتفاقم. فهم أقرب إلى الاحتباس في فخ الموارد الطبيعية منهم إلى الانطلاق عبر تنويع الصادرات.

تدفقات رؤوس الأموال والمليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر:

تفتقر اقتصادات بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى رؤوس الأموال. تقليدياً، كان يميل الاعتقاد إلى التعويل على المساعدات في مَدِّ هذه البلاد برؤوس الأموال التي تفتقر إليها، لكن عندما سارت الأمور على هذا المنوال كانت المساعدات تقدم أموالاً عامة، ولا تمويلاً خاصاً. بوسع التمويل العام أن يوفر مزيداً من البنية التحتية التي تحتاج إليها هذه المجتمعات، لكن ليس بإمكانها أن تشرع في تأمين المعدات التي

يحتاج إليها العمال كي يصبحوا قادرين على الإنتاج؛ فهذه المعدات لا يمكن تأمينها إلا بواسطة مستثمرين من القطاع الخاص. بوصفه جزءاً من العمل الذي سأشرحه عبر السطور الآتية، أجرينا مقارنة حسابية لنصيب كل فرد من أفراد القوى العاملة من رأس المال المتاح، بلداً فبلداً، فوجدنا أن نصيب إفريقية على هذا الصعيد هو الأقل عالمياً، بيد أن الأمور تصبح أسوأ حالاً، وأكثر مأساويةً إذا ما جزأنا رؤوس الأموال إلى مكونيها العام والخاص. في منطقة ناجحة مثل شرق آسية، التمويل الخاص ضِعْفُ التمويل العام. أما في إفريقية، فالأوضاع مقلوبة رأساً على عقب حيث التمويل العام هو ضِعْفُ التمويل الخاص. ما تحتاجه فعلاً إفريقية وبقية بلاد مليار النسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر هو استثمارات القطاع الخاص. السبب في ذلك هو افتقار القوى العاملة إلى معدات الإنتاج؛ الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الإنتاج، وتدني الدخل نتيجة لذلك. القوى العاملة في بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر تحتاج إلى رؤوس أموال القطاع الخاص، ويمكن تأمينها من حيث المبدأ عبر العولمة. ثمة قاعدة اقتصادية أساسية تقول: إنه في المجتمعات التي تفتقر إلى رؤوس الأموال تكون عائدات أرباح رؤوس الأموال مرتفعة. وهذا الأمر يجتذب رؤوس الأموال التي تتدفق عبر القطاع الخاص.

تدفقات رؤوس الأموال الخاصة:

الرأسمالية العالمية لا تعمل على هذا النحو. الصين على سبيل المثال شديدة الجاذبية لرؤوس أموال القطاع الخاص القادمة من خارج البلاد.

obeikandl.com

فالأزمة المالية التي عصفت بشرق آسيا العام 1998 بسبب الذعر الذي أصاب أصحاب الأموال الخارجية الأمر الذي حدا بهم إلى إخراجها من المنطقة أثبتت أن التمويلات الخارجية المتدفقة القصيرة الأمد يمكن أن تعرض البلاد إلى هزات مالية، بيد أن الاستثمارات الأطول أمداً مرشحة لتكون ذات نفع دائم. العمال في الدول النامية يحصلون على فرص عمل، ويرفعون مستوى أجورهم. والمنشآت التي توجه رؤوس أموالها نحو الدول النامية تحقق عائدات أرباح أكثر. إن تحريك رؤوس الأموال على هذا المنوال كما هو الحال مع التجارة على سبيل المثال يولد، على نحو طبيعي، مكاسب متبادلة. عندما تسود الخلافات السياسية تصبح المعادلة على النحو الآتي: ربحك أنت يعد خسارة لي. إن أصعب الأمور على أكثر الناس اشتغالاً وانشغالاً في السياسة هو إيمانهم بالمكاسب المتبادلة. قد يكون هذا هو منطلق الشكوك المبالغ فيها في العولمة.

لكن ماذا عن مليار النسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر؟ أعتقد أن تأثير العولمة هذه المرة عبر تدفقات رؤوس الأموال مختلف. فأكبر رؤوس الأموال المتدفقة لا تتوجه إلى البلاد التي هي أحوج ما تكون إليها. بل إن تلك رؤوس الأموال تتجنب هذه البلدان. تتربع ماليزيا على قمة البلاد الأكثر استقطاباً لرؤوس الأموال الأجنبية التي تتدفق عليها بهدف الاستثمار فيها؛ إذ إنها أكثر البلدان ذات الدخل المتوسط تحقيقاً للنجاح. أما المجال الوحيد في بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر الذي استقطب التمويل الأجنبي فهو مجال استخراج الموارد الطبيعية. وقد كانت

أنغولة هي الأكثر استقطاباً لذلك التمويل نظراً لكثرة الفرص المتصلة بوجود النفط قريباً من الشواطئ.

لماذا لا تجتذب البلاد الأكثر احتياجاً لرؤوس الأموال تدفق رؤوس الأموال كبيرة عليها؟ يتعلق جزء من الإجابة تاريخياً بالحكم السيئ والسياسة الرديئة.

من الواضح أن هذا لا يعيق الاستثمار في مجال استخراج الموارد الطبيعية. أنغولة مثال على ذلك، بيد أن الاستثمار لا يطرق أبواب التصنيع، والخدمات، والأعمال الزراعية. منذ تسعينيات القرن العشرين، لم تتمكن إلا قلة قليلة من مجتمعات المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر من إدخال إصلاحات على الحكم، والسياسات. تكمن المشكلة في أن هذه البلاد التي خضعت للإصلاحات لم تجتذب تدفق رؤوس أموال مهمة من القطاع الخاص. السؤال الجوهري هو: لماذا لم تفعل؟ في محاولتي للإجابة عن هذا السؤال ألفت فريق عمل مع كاثي باتيلو، وهو أمريكي من أصول إفريقية يعمل حالياً في صندوق النقد الدولي.

يكمن الجواب في أن الشعور بالخطر المتصل بالاستثمار في اقتصادات بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر ما يزال مرتفعاً. مخاوف المستثمرين من الخطر قابلة للقياس. أحد المؤشرات المفيدة هو المسح الذي أجرته مجلة المستثمر المؤسسي. ذاك المسح يقيس مخاوف المستثمرين لكل بلد باستخدام مؤشر يتدرج من 1 - 100. الرقم 100 على المؤشر يشير إلى أعلى درجات الأمان. أما الرقم واحد فيشير إلى أن

obeikandl.com

الاستثمار مواتٍ للمستثمرين الانتحاريين فقط. معدلات الخطر هذه تقدم توضيحات إحصائية مهمة للمستثمرين من القطاع الخاص. احتمالات الخطر المرتفعة تثني المستثمرين عن عزمهم على الاستثمار؛ وليس في هذا ما يدعو إلى الاستغراب.

مشكلة بلاد المليار نسمة التي خضعت للإصلاحات تتمثل بأن تقدير معدلات الخطر يتطلب وقتاً طويلاً كي يظهر التحولات التي تحدث فيها. لقد اطلعت على هذه المشكلة، في البداية، بمحض المصادفة في بداية تسعينيات القرن العشرين عندما كنت أقدم المشورة لحكومة أوغندة الإصلاحية. كانت الحكومة قد أصدرت قرارات شجاعة، وجديرة بالملاحظة، والاهتمام، وقد شرع الاقتصاد في السير قدماً نحو ما ثبت أنه عهد ممتد من النمو السريع. في ذلك الوقت أعطت مجلة المستثمر المؤسسي أوغندة 5 درجات من مئة وفق مقياس المسح الذي أجرته.

وهذا أسوأ تقدير في إفريقية. ذاك التقدير كان بعيداً كل البعد عن العمل الذي قامت به الحكومة؛ إذ كان أداؤها يستحق إطلاق حملة تهدف إلى تحسين صورتها لدى المستثمرين. ثم تحسن تقدير أداء الحكومة بطريقة متدرجة. أذكر أني التقيت بوفد اقتصادي أوغندي مشارك في اجتماع عقد في هونغ كونغ سنة 1997. كان، في ذلك الوقت، قد صدر لتوّته آخر عدد من مجلة المستثمر المؤسسي. اندفع نحوي أعضاء الوفد الأوغندي وقد تملكتهم الإثارة، وقالوا لي: «هل اطلعت على المجلة؟» كانوا قد حققوا تحسناً هو واحد من أفضل ما تحقق في العالم، فقد صعدوا على مقياس المسح خمس درجات من 18 إلى 23. لكن كان تصنيفهم ما

يزال دون المستوى المرشح لاجتذاب أموال استثمارية بطريقة جدية. حتى يصبح هذا الأمر ممكناً كان يجب عليهم أن يبلغوا درجة بين 30 - 40 وفقاً لمقياس المسح.

لماذا يتطلب تغيير آراء المستثمرين في بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر وقتاً؟ ثمة أسباب ثلاثة لهذه المشكلة.

أولى تلك المشكلات أن البلاد التي تطبق أقوى الإصلاحات انطلقت من واقع كان نتاجاً لأسوأ حكم، وأسوأ سياسات. في معظم الأحوال، ينبغي أن تكون الأوضاع سيئة جداً كي تحرض على إجراء تغيير قاطع، وواضح المعالم. وهكذا تبدأ الإصلاحات من واقع رهيب، أوغندة مثال على ذلك. إن بدأت من المرحلة المقدرة بـ 5 درجات على مقياس المسح فأنت بحاجة إلى وقت طويل كي تصل إلى مرحلة تدفق الاستثمارات.

المشكلة الثانية هي أن الاقتصاد القياسي في بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر هو اقتصاد صغير جداً. النتيجة الطبيعية لذلك هي أن اقتصاداً بهذا الحجم مجهول تماماً بين أوساط المستثمرين. واستقاء المعلومات مكلف، حتى إن اقتصرت الكلفة على بذل شيء من الوقت، ومناطق من هذا القبيل ليست -ببساطة- من الأهمية بحيث يزعج المستثمرون أنفسهم في التفكير فيها.

لقد تأكد ذلك عندما سعت حكومة أوغندة لتغيير صورة بلدها. آخر مرة كانت فيها أوغندة محل اهتمام نشرات الأخبار كانت بسبب عيدي أمين، قائد الانقلاب الذي ذاع صيته. لم يكن عيدي أمين مسروراً بلقب

obeikandl.com

الرئيس، فاتخذ لنفسه مجموعة من الألقاب: (صاحب السعادة، الرئيس مدى الحياة، المارشال الميداني، الحاج، الدكتور عيدي أمين، ملك كل وحوش البر، وأسماك البحر، ملحق الهزيمة بالإمبراطورية البريطانية في إفريقية عموماً، وفي أوغندة خصوصاً). في بداية تسعينيات القرن العشرين كان قد مضى على رحيل عيدي أمين أكثر من عقد من الزمن، لكن معظم المستثمرين المحتملين كانوا يظنون أنه ما زال رئيساً. عدد بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر هو 58 بلداً، والمستثمرون لا يتحدثون عن هذه البلاد إفرادياً، بل يتحدثون عنها إجمالاً فهي بالنسبة لهم «إفريقية»، ويصرفون النظر عنها. إن نظرتهم لإفريقية هي نقيض رؤيتهم للصين. فالتطورات التي تشهدها الصين تحتل موقع الصدارة للشركات الأكثر أهمية في العالم. هذا الأمر يتضح أيضاً عبر المسح الإحصائي: أظهر فريق من الباحثين أن المعدلات التي تعرضها مجلة المستثمر تبالغ بطريقة ممنهجة في تصوير حجم مشكلات بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر.

السبب الثالث هو أن تحسن الوضع السياسي غالباً ما يكون هشاً، وضعيفاً: فكثير من التحولات تخفق وهي في مهدها. الإصلاح صعب دوماً من الناحية السياسية. والشروط التي تفرضها سياسة المانحين لا تمد له يد العون، كما سنرى في الفصل اللاحق. حتى الحكومات التي ترغب في الإصلاح بصدق، وإخلاص تدفع دفعاً لاتخاذ مواقف معارضة لبعض الإصلاحات التي تفرضها عليها الدول المانحة؛ لأن الدول المانحة ترغب في أن تتحقق كل مطالبها فوراً. والحكومات التي لا ترغب في تنفيذ

الإصلاحات دورياً تأخذ الأموال، وتنفذ بعض الإصلاحات، ثم تتخلى عن تنفيذها. لذلك ليس بوسع الإصلاحات الحقيقية أن تميز نفسها من الإصلاحات الزائفة. لهذا السبب يتعامل المستثمرون مع هذه البلاد بالجملة، ويقولون للقائمين عليها: «لا تتصلوا بنا، سوف نتصل بكم». ثم يتوجهون إلى الصين بدلاً من الذهاب إليهم.

المشكلة في جوهرها مشكلة مصداقية. الإصلاحات التي تحث عليها أموال المانحين لا تحظى بثقة المستثمرين. احتمال الخطر مرتفع من دون أموال المانحين. ماذا بوسع الحكومة الملتزمة حقاً بالإصلاح أن تفعل حيال ذلك؟ ثمة نظرية اقتصادية تزودنا بالإجابة الصحيحة، بيد أنها ليست شديدة الجاذبية. يجب على الحكومة أن تقدم دليلاً مقنعاً يؤكد صدق نواياها، كي تفعل ذلك عليها أن تتبنى إصلاحات مؤلمة جداً؛ المصلح الزائف غير مستعد ببساطة لتبنيها. بهذه الطريقة يكشف الإصلاحي عن معدنه الأصيل، إن أردنا استخدام علم الاقتصاد. لقد فعلت الحكومة الأوغندية هذا حقاً، فردت الحقوق إلى أصحابها: الآسيويين الذين طردهم عيدي أمين. كذلك قلصت الحكومة الأوغندية عدد العاملين في حقل الخدمة المدنية، وصرفت آلاف الموظفين من العمل. هذه القرارات زادت من حدة تقدير نسبة الخطر. بالرغم من أن هذه الإستراتيجية ضرورية لحمل المستثمرين على تغيير آرائهم، بيد أنها قاسية، وتنطوي على خطر توليد حركة سياسية ارتجاعية عنيفة، ومفاجئة. في الجزء الرابع من هذا الكتاب، سوف أناقش أساليب يمكن أن تحقق المصداقية بطريقة أقل إيلاماً.

تهريب الأموال الخاصة خارج البلاد:

الحاجة الماسة إلى تدفق الأموال الأجنبية نحو الداخل تحكي نصف قصة أسباب إحجام أسواق المال العالمية عن العمل للمليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر.

نصفها الآخر يتصل بتهريب الأموال من الداخل إلى الخارج. معظم تلك الأموال تحول عبر طرق غير قانونية؛ لذلك يتم تهريبها بطريقة خفية، وتدعى عمليات تهريب الأموال. كي تتحقق من أن الأموال تُهرب في بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر عليك أن تنفذ عميقاً تحت جلد الأرقام الرسمية. لقد تطلب هذا الأمر عملاً كبيراً، ودؤوباً، واقتضى فك رموز هذه المسألة بذل جهود اشتركت فيها مع كل من كاثي باتيلو، وآنكي هوفلر، ثم استغرق ذلك زمناً طويلاً جداً.

لنفترض أنك تعيش في أحد بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر، وترغب في إخراج أموالك خارج ذلك البلد. يجب عليك أن تحصل على عملة أجنبية «دولارات». هذه العملية في -معظم الحالات- غير قانونية. في كثير من الأحوال، يجب أن تباع العملات الأجنبية إلى المصرف المركزي وفق السعر الرسمي لتبديل العملات، إذن ماذا بوسعك أن تفعل؟ هناك أساليب متنوعة للتحايل: أحد هذه الأساليب يمر عبر تزوير وثائق تصدير بضائع. تعثر على شخص صدر كمية من البن إلى الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ألف دولار أمريكي، ثم رشا بعض الموظفين في مكتب الجمارك، فحصل على وثيقة تثبت أن قيمة

صادراته 500 دولار أمريكي. بهذه الطريقة يتمكن المصدر من تبديل 500 دولار أمريكي فقط من المصرف المركزي، ثم يصبح قادراً على بيعك الـ 500 دولار الأخرى، وتستطيع أنت إيداعها في مصرف أجنبي. للعثور على دليلٍ على تلاعب من هذا القبيل. بحثنا عن أوجه التناقض بين الأرقام. مصدر البن يقدم رشىً لموظفي الجمارك المحليين، وليس لموظفي جمارك الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك وثائق البلد المستورد «الولايات المتحدة» تسجل القيمة الحقيقية: قيمة البن المستورد إلى الولايات المتحدة هي 1000 دولار أمريكي. لدى مقارنة أرقام التصدير مع أرقام الاستيراد وملاحظة أرقام أخرى متضاربة يصبح بالإمكان الوقوف على مبالغ الأموال المهربة من كل بلد سنة فسنة. هذا يتيح لك على سبيل المثال أن تكتشف أنه مع نهاية عهد الحكم العسكري في نيجيرية العام 1998، كان النيجيريون يحتفظون بمبلغ 100 مليار دولار أمريكي من الأموال المهربة إلى خارج البلد. لقد كان نبأً مثيراً للصحف، ثم إنه أحدث ضجة إعلامية عندما قدمت تقريراً عن هذا الموضوع إلى المؤتمر السنوي لمصرف نيجيرية المركزي في أبوجة.

قمنا بعد ذلك بتقدير قيمة الثروات الخاصة المحتفظ بها في كل بلد سنة فسنة. قد يبدو هذا الأمر صعباً، لكنك تستطيع تحقيقه استناداً إلى استخدام قاعدة معلومات تتعلق بالاستثمارات الخاصة باتباع منهجية تسمى «منهجية المسح المستمر». أخيراً، أضفنا الثروات الخاصة المهربة إلى الخارج إلى الثروات الخاصة المحتفظ بها في البلد كي نتوصل إلى النسبة المئوية للأموال المهربة إلى الخارج، فتمخض ذلك برقم أضحى

obeikandl.com

واحداً من الأرقام المشهورة المتعلقة بإفريقية. في تسعينيات القرن العشرين كان 38% من الثروات الخاصة محتفظاً بها خارج البلد. هذه النسبة أعلى من أي نسبة أخرى لها الطبيعة ذاتها في العالم. لقد كانت أعلى من مثيلاتها في الشرق الأوسط، حيث الثروات النفطية، والصحراء تميل إلى التحفيز على الاستثمار في الخارج؛ إذ ليس في هذا الأمر ما يدعو إلى الاستغراب. اندمجت إفريقية في الاقتصاد لكن بالاتجاه الخاطئ: المنطقة الأكثر افتقاراً إلى الأموال في العالم تصدر أموالها. (ويمكن أن يفهم من شرحي للطريقة التي توصلنا عبرها إلى نسبة 38% أن الأسلوب الذي اتبعناه في هذا السياق ليس دقيقاً). نستطيع القول بثقة يُعَوَّلُ عليها: إن تهريب الأموال كان واقعاً لكن ما لا نستطيع معرفته حقاً، هو حجم تلك الأموال.

وهكذا كان الأفارقة يخرجون أموالهم من مناطقهم. ما الذي دفع هذه الأموال الضخمة إلى الهروب؟ إن وجهت هذا السؤال إلى الأفارقة، سوف يقولون لك: إنه الفساد. أصحاب السلطة ينهبون الأموال العامة، ويحولونها إلى الخارج بطريقة آمنة. هذا -بالتأكيد- جزء من القصة، لكنه ليس في القلب منها. على سبيل المثال، الفساد في إندونيسية بلغ مستويات قياسية عالمية. الرئيس سوهارتو أخذ ما نستطيع أن نطلق عليه وصفاً مؤدباً «قيم الأسرة الآسيوية» وحلق بها في الآفاق العالية للحكم الأبوي. لكن معظم الأموال بقيت في البلد. أما الأفارقة فقد أخذوا أموالهم التي كسبوها حقاً، وباطلاً، وأخرجوها من إفريقية، لأن فرص الاستثمار

obeikandi.com

فيها كانت فقيرة جداً. أحد أسباب ضعف إمكانيات الاستثمار في إفريقية يكمن في كونها عالقة في فخ من الفخاخ التي ذكرناها، أو في آخر. فتهريب الأموال كان نتيجة للفخاخ، واستجابةً لها. في لغة علم الاقتصاد الاحترافية المتكلفة كان تهريب الأموال «خيار الحقيبة»: فقد كان الأفارقة يحملون أموالهم إلى حيث تدر عليهم عائدات ربحية معقولة، وآمنة. كيف نعرف ذلك؟ هل احتفظ الإندونيسيون العام 1980 بكل أموالهم تقريباً داخل بلدهم، في حين أن الأوغنديين احتفظوا العام 1986 بثلثي أموالهم خارج بلدهم؟ لقد جربنا أن نقارب سلسلة كاملة من التفسيرات مثل مقاييس الفساد، ومقاييس العائدات على رؤوس الأموال. وجدنا أنه بالإضافة إلى مشكلة الفخاخ التي تقلص العائدات على رأس المال، فقد كانت فرص الاستثمار ضعيفة نظراً لازدياد احتمالات الخطر طبقاً لمؤشرات قياسية مثل المعدلات التي تصدر عن مجلة المستثمر المؤسسي التي سبق ذكرها. مشكلة الموثوقية لم تكن مقتصرة على المستثمرين الأجانب، بل كانت تتضمن المستثمرين المحليين أيضاً.

بالرغم من افتقار بلاد مليار النسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى التمويل الخاص افتقاراً شديداً، فإن تلك البلاد قد اندمجت في الاقتصاد العالمي عبر تدفق أموالها إلى الخارج، ولا عبر تدفق الأموال الأجنبية إليها. أحد أسباب خسارتهم للأموال هو أن الفخاخ تولد بيئة من الاضطراب السياسي، والسياسات الرديئة التي تجعل البلاد غير ملائمة للاستثمار فيها. لكن حتى عندما تنجح البلاد في التخلص من

تلك المساوئ تبقى مصنفةً على أنها محفوفة بالمخاطر. والخوف من التراجع، والتردي يبقي رأس المال بعيدة خارج البلاد. لذلك ينبغي عدم التعويل على تحرك رؤوس الأموال العالمية على صعيد الإسهام في تنمية بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. نُذَرَةُ الأموال باقية على ما هي عليه. إنها مرشحة لتعزيز الفخاخ أكثر فأكثر.

الهجرة والمليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر:

لم يقتصر اندماج المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر في الاقتصاد العالمي على أموالهم المهاجرة، بل تعدى ذلك إلى الاندماج عن طريق الهجرة البشرية المتزايدة. فالناس يغادرون بلادهم بأجسادهم إضافة إلى أموالهم. كانت الهجرة -تاريخياً- عامل توازن عظيماً. كانت هجرة الناس الضخمة، في القرن التاسع عشر، من أوروبة إلى أمريكة الشمالية عاملاً أسهم في زيادة الدخل، والإيرادات، وفي توازنها أكثر مما فعلت التجارة، أو هجرة رؤوس الأموال. وفي عهود أكثر حداثة، كانت الهجرة لبعض الدول النامية أمراً جيداً جداً. على سبيل المثال: ربما كان الهنود المشتتون في أصقاع الولايات المتحدة الأمريكية عاملاً حاسماً في نفاذ الهند إلى الأسواق العالمية عبر خدماتها الإلكترونية. فيما يخص بلاد مليار النسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر ذات الإمكانيات الضعيفة، تعد الهجرة صمام أمان كما بينت في الفصل الرابع؛ إنها إستراتيجية واحدة لبلاد مثل النيجر، لكن كيف تبدو على نحو أكثر شمولية لمليار النسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر؟

حيث إننا درسنا هجرة رؤوس الأموال، فقد قررت مع كاثي آنكي أن نقارب موضوع الهجرة البشرية من الزاوية ذاتها. ميزنا بين المتعلمين، وغير المتعلمين. مع قليل من إعمال الخيال، تستطيع أن تفكر المتعلمين بوصفهم نمطاً من أنماط الثروة. أحد أكثر مصطلحات علم الاقتصاد بشاعة وصفه الناسَ المتعلمين بأنهم «رأسمال بشري»، لقد أُسبغ عليهم هذا اللقب لأن مهاراتهم ثمينة. تساءلنا: هل يعد سلوك المهاجرين من متعلمي الدول النامية أقرب إلى سلوك غير المتعلمين منه إلى سلوك أصحاب الأموال المهاجرة. إن قرارات الهجرة للمتعلمين بدت كبيرة الشبه بقرارات هجرة رؤوس الأموال التي تقرر تحديد المكان الذي يجب الاحتفاظ بالثروة فيه، ولا تشبه قرارات هجرة الناس غير المتعلمين القائمة على أساس التمييز بين ما يستطيعون أن يكسبوه في أوطانهم، وبين ذاك الذي يستطيعون كسبه خارج أوطانهم.

بماذا يوحي هذا لمليار النسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر؟ إنه يوحي بأن الهجرة تستنزف أبناء تلك البلاد المتعلمين أكثر مما تستنزف غير المتعلمين من أبنائها. تتم الهجرة بطريقة تدريجية، بيد أنها تتسارع. ثمة سبب بسيط لذلك: إن هجرة شخص ما تصبح أكثر سهولة إن كان قد سبقه أفراد آخرون من أسرته إلى الهجرة. تحليلنا لهذا الموضوع يتنبأ بأن هجرة رؤوس الأموال من بلاد مليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر مثَّل المرحلة الأولى فقط من مرحلتي الدمج العالمي لمليار نسمة. أما المرحلة الثانية فلسوف تتمثل بهجرة المتعلمين. الصومال تواظب على الفشل، وبلاد أخرى تواظب على تحقيق التنمية، سوف يهاجر مزيد من

الصوماليين كلما وجدوا أمكنة يذهبون إليها. بيد أن الهجرة ستكون انتقائية: فالأكثر ذكاءً، والأفضل حالاً هم من سيحققون أكبر قدر من المكاسب بسبب هجرتهم، وهم أيضاً المرحب بهم في البلاد المضيفة. أما الصوماليون العاديون فحوافزهم على السفر ضعيفة لأنهم يفتقرون إلى المهارات التي تُمكّنُ من الحصول على فرص عمل، ثم -إنهم في الحقيقة- غير مرحب بهم في البلاد الأخرى، لذلك هم يرون أن مغادرة الصومال أشد صعوبة عليهم. الذين يهاجرون لن يعودوا، وتحويلاتهم النقدية سوف تتضاءل بعد انقضاء عهد الجيل الأول من المهاجرين. تساعد الهجرة الذين يغادرون، لكن آثار الهجرة على من يبقى في البلد سيئة، وإن كانت الهجرة تقصي المتعلمين بطريقة انتقائية خاصة. وبعد، فإن ما تنبأنا به هو الآتي على وجه الدقة: بعد أن استنزفت الهجرة أموال البلد، فإنها ستستنزف العمال المتعلمين؛ أناساً مثل صديقي ليما سمبت الإثيوبي أحد أفضل أساتذة علوم المال الجامعيين في أمريكة؛ بالعودة إلى بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر، تُدَارُ القطاعات المالية من قبل أشخاص لا يؤهلهم فهمهم الاقتصاد المالي لإدارة الأموال في حصالة نقود صغيرة للأطفال.

لنتذكر مما مر معنا في الفصل الخامس أن إنجاز تحول ما في بلد متخلف مهمة ينبغي أن ينبري لها مجموعة ضخمة قادرة من الناس المتعلمين. بلاد المليار نسمة تعاني افتقارها الشديد إلى الناس المتعلمين المؤهلين، وأوضاعها مرشحة لمزيد من التدهور. هجرة أصحاب المهارات من بلاد مليار النسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر كبيرة ومتسارعة،

مع أن المجتمعات التي تهاجر منها مجتمعات ما بعد الصراع تحتاج إلى التغيير حاجةً ماسةً. لذلك، بينما كانت الهجرة دوماً مفيدة بوصفها جزءاً من عملية التنمية، تساورني شكوك في قدرتها على الإسهام في عمليات تحويل مجتمعات مليار النسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. أعتقد أنه بإفراغ هذه البلاد من أصحاب المقدرات، والمواهب، فإن الهجرة مرشحة لجعل فكاك هذه الأمم من فخ الحكم السيئ، والسياسات الرديئة أكثر صعوبة.

الحياة في المواطنِ المهملة، والمنسية: خارج المقلى..

إن هذا يبعث في النفس مزيداً من الكآبة إذا ما أضيف إلى ما تفعله العولمة من أجل مليار النسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر. كي تحصل على فرصة لتأدية دور في الاقتصاد العالمي عليك أن تتحرر من الفخاخ، وليس هذا بالأمر الهين. تذكر أنه مما يساعد على تحويل بلد متخلف وجود أناس متعلمين، بيد أن السوق العالمية تفرغ البلاد من القلة القليلة من أبنائها المتعلمين. حتى عندما يحققون الإصلاح، فإنه من الصعوبة بمكان على تلك الاقتصادات أن تجتذب تدفقات مالية أجنبية من القطاع الخاص بهدف الاستثمار فيها، ومن المحتمل أن يستمر استنزاف ثرواتها المتواضعة عن طريق تحويلها إلى خارج البلاد. إن اقتصادات تلك البلاد تعترضها عقبات قوية تحول بينها وبين الوصول إلى الأسواق العالمية المتنوعة، لأن بلاداً مثل الصين، والهند، وبلاداً أخرى من البلاد التي نجحت على صعيد تحقيق التنمية قد دخلت، فعلاً إلى تلك الأسواق. حتى بعد أن تتحرر البلاد من الفخاخ، وتتخلص منها لن تكون قادرة على بذل

obeikandl.com

جهود مضاعفة للحاق بركب نمو آسية السريع، وعليه فسوف تفشل في تحقيق نوع من التقارب بينها وبين باقي دول العالم.

في الواقع، تلكم هي حال كثير من بلاد المليار نسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر؛ تلك البلاد التي تخلصت أخيراً من الفخاخ. لنتذكر أن البلاد التي تخلصت من الفخاخ قد بدأت في السنوات الأربع الأخيرة تحقق نمواً. بيد أنني أعد ذلك ظاهرة مؤقتة مرتبطة بالارتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار المواد الخام العالمية. لكن في أحسن الأحوال، تعد ذروة النمو التي وصلت إليه تلك البلاد دون مستوى الحد الأدنى من النمو الذي حققته الدول النامية في عقد السبعينيات من القرن العشرين الذي يتصف النمو فيه بالبطء. حتى إن تعزز النمو الحالي فإنه بحاجة إلى عقود من الزمن للوصول إلى مستوى الدخل المتوسط. وعندما يصل إلى ذاك المستوى، تكون بقية دول العالم قد قطعت أشواطاً بعيدة على طريق التقدم.

إن المستقبل يَدَّخِرُ لهذه البلدان صورة مختلفة من الصور التي توقع مزيداً من الكآبة في النفس. فالفخاخ بانتظارهم. سيستمرون في المقامرة على طريقة لعبة الروليت الروسية ما بقيت إيراداتهم منخفضةً، ونموهم بطيئاً. عاش ساحل العاج طوال عقدين من الزمن كان في أثنائهما دخله منخفضاً، ونموه بطيئاً، ثم ما لبث أن وقع فريسةً للصراع نتيجة لوقوع انقلاب عسكري فيه. زيمبابويه عاشت في ظروف مماثلة إلى أن سقطت ضحية لحكم رديء. تنزانية –حالياً– تعد واحدة من دول الدخل المنخفض الواعدة، فقد أوشكت على الانضمام إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية

بفعل اكتشاف وجود غاز، وذهب فيها. مالاوي حققت نمواً ملحوظاً على مدى العقد الأول من استقلالها. بوصفها بلداً يعاني الاحتباس، وشح الموارد الطبيعية، فهي تعتمد -في نموها- على الدول المجاورة لها، وحيث إن الدول المجاورة لها قد وقعت في فخ الصراع، فإن ملاوي بدأت بالتراجع. ثمة سيناريو تعيس، إلا أنه وارد، ومرجح حدوثه: ما إن تتخلص بلاد مليار النسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر من فخ حتى تقع في فخ آخر.

الجزء القادم من هذا الكتاب سيتحول، أخيراً عن السيناريوهات المحبطة المتعلقة بالفخاخ إلى ما نستطيع أن نفعله حيالها. كي أكون واضحاً منذ البداية: ليس بوسعنا أن ننقذهم. لا يمكن إنقاذ مجتمعات مليار النسمة الذين يعيشون تحت خط الفقر إلا من داخلها. في كل مجتمع من تلك المجتمعات، ثمة أناس يعملون من أجل التغيير. لكنهم غالباً ما يتعرضون إلى الهزائم على أيدي قوى الداخل المتمكنة التي تتربص بهم. علينا أن نمد يد العون للأبطال. لقد كانت جهودنا، على هذا الصعيد، تافهة، وعديمة القيمة إلى حد بعيد: وقفنا نتفرج عليهم وهم يضيعون في متاهات العطالة، والقصور الذاتي، والجهل، وانعدام الكفاية.